النمو السكاني المرتفع .. قضية لا تحتمل التأجيل

حسن العزي

□ يخطئ مَنْ يظن أن هناك أولوية تسبق التوجه صوب معالجة ارتفاع معدل النمو السكاني على اعتبار أن ذلك هو السبب في تعثر الانتعاش الاقتصادي، وهو - أيضاً - السبب في تعثر التطور وفي مستوى التنمية البشرية، ألم يكن النمو السكاني المتسارع هو السبب في الزحام الملاحظ في الفصول الدراسية وفي المواصلات، وهو المعيق لتحسن وسائل الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية، وهو المؤدي إلى انخفاض مستوى دخل الفرد، وهو السبب في حدوث ضعف وشظف في العيش، خاصةً عند السكان في الريف، هم هناك يعانون من ضعف في الخدمات الصحية، خاصةً خدمات الصحة الإنجابية، هم هناك لا يلتفتون إلى الزيادة أو النقص في حجم السكان، لأن البحث عن تأمين العيش لا يتيح لهم فرصة التعرف على تراكم الأعداد من السكان، هم لا يدرون أن العدد الإجمالي من السكان بلغ خلال الفترة من عام 2011 - 2004م) 4.900.000 (ساكن، ألم يشكل هذا العدد ضعفاً في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ويحول دون تحسن معيشة الفرد، خاصةً عند أولئك السكان في الريف، وهم يشكلون) ٪77(من مجموع السكان، وهم الأغزر إنتاجاً للبنين والبنات، بسبب بعدهم عن التوعية السكانية المباشرة، أليس من حقهم أن يعطوا الأولوية في التوعية السكانية المباشرة عندهم في المدارس وفي الحقول الزراعية.

أملنا أن تعجل الجهات المعنية بوضع برامج التوعية المباشرة وتنفيذها في الريف.

بطلات مجهولات وراء صحة النساء والأطفال

الاحتفال باليوم العالمي للقابلات.. مناسبة للتأكيد على أهمية دورهن في إنقاذ الأمهات

كتب/ شوقي العباسي

في الخامس من مايو من كل عام يحتفل العالم باليوم العالمي للقابلات لتسليط الضوء على أهمية دور القابلات في إنقاذ الأمهات، فاليمن كغيرها من الدول النامية تعاني عدم توفر العدد الكافي من القابلات مما أدى إلى ضعف التغطية السكانية بخدمات الصحة الإنجابية وخدمات التوليد كما أن معدل الولادات المنزلية يبلغ 77٪ ومعدل الولادات التي تتم بواسطة أيادٍ ماهرة ومدربة من الأطباء والقابلات يبلغ 31٪ فقط، بالإضافة إلى أن 31٪ من النساء حصلن على رعاية ومتابعة بعد الولادة.

معدل مرتفع

معدل وفيات الأمهات في اليمن هو الأعلى في العالم، ويرتبط معدل وفيات الأمهات البالغ 365 حالة وفا لكل100000 ألف بالفقر وعدم الحصول على خدمات الرعاية الصحية بشكل كاف بما في ذلك خدمات صحة الأمهات وتنظيم الأسرة وانخفاض مستوى الوعي والمعرفة حول الحقوق الإنجابية. كما أن عدم توفر القابلات الماهرات أثناء الولادات تعتبر أحد الأسباب، فوجود قابلة ماهرة قد يساعد في إنقاذ العديد من الأمهات، لذا ففي كل عام من 5 مايو يحتفل العالم باليوم العالمي للقابلات لتسليط الضوء على أهمية دور القابلات في إنقاذ الأمهات.

صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الدولي للقابلات أشادا في رسالة مشتركة بما تضطلع به القابلات من أعمال هامة من أجل النهوض بالسلامة الصحية ومن أجل تأمين الحمل والولادة.

الحق في الصحة

إن الحق في الصحة هو أحد حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها جميع النساء ومع ذلك، ففي كل يوم تموت قرابة 1000 امرأة من جراء الحمل أو الولادة وفي كل عام تعاني 8ملايين امرأة من كافة أشكال المرض والإعاقة الخطيرة المرتبطة بالحمل من قبيل ناسور الولادة، ويموت بليونان من المواليد في غضون 24 ساعة من مولدهم ويكمن أحد الأسباب الرئيسية لهذه المآسي في انعدام فرص الحصول على خدمات رعاية الأمومة، بما في ذلك الرعاية التي توفرها القابلات أو غيرهن من المتخصصات اللاتي تتمتعن بمهارات القبالة والولادة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الدولي للقابلات يقودان الجهود المبذولة من أجل تعزيز برامج التدريب على القبالة والسياسات المتعلقة بها في 30 بلداً وفي العام الماضي، وبالتعاون مع 28من الشركاء، قام الصندوق والاتحاد أيضاً بنشر أول تقرير من نوعه عن حالة القبالة في العالم، والذي أظهر أنه لا يمكن لأي نظام للرعاية الصحية أن يحقق الكفاءة والفعالية إذا أغفل أهمية القبالة.

ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحقيق الهدفين 4 و 5من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الأطفال والصحة النفاسية قبل حلول الموعد النهائي المحدد له عام2015 م، ويعد الاستثمار في الموارد البشرية، وبخاصة القابلات، من أسلم الاستثمارات التي يمكن أن يقوم بها أي بلد من أجل التعجيل بإحراز تقدم في هذا الصدد. إن القابلات هن البطلات المجهولات وراء صحة النساء والأطفال، ولابد من دعمهن في كل أطوار عملهن.

أكثر من مليوني لاجئ صومالي.. يزيدون من تفاقم المشكلة السكانية

الثورة/ متابعات

أعلنت الحكومة اليمنية أن عدد اللاجئين الصوماليين في البلاد وصل إلى نحو مليوني لاجئ، وذلك منذ اندلاع الحرب الأهلية في الصومال مطلع تسعينيات القرن الماضي، مشيرة إلى أن الآلاف من اللاجئين الصوماليين يتدفقون شهريا على نحو مستمر.

وأعربت وزارة الداخلية اليمنية عن قلقها من استمرار وصول أعداد هائلة من اللاجئين من بلدان شرق إفريقيا، وخصوصا الصومال وأثيوبيا واريتريا.

وأكد موقع الإعلام الأمني التابع للداخلية أن شهر ابريل الماضي شهد تدفقا غير مسبوق للمتسللين الأثيوبيين، مشيراً إلى أن الأجهزة الأمنية ضبطت الشهر الماضي 1147 متسللا أثيوبيا.

وكانت إحصائيات رسمية قد ذكرت في وقت سابق أن اللاجئين الصوماليين يتسللون إلى اليمن بمعدل يومي يتراوح بين 160 إلى 200 لاجئ.

ووفقا لخبراء اقتصاديين، فإن اللاجئ الواحد يكلف نحو 500ألف ريال 2300 (دولار أمريكي) سنويا، مقابل إقامته ومعيشته على الأراضي اليمنية، وحصوله على خدمات السكن والتنقل والعمل والطاقة والاتصالات والمياه والصحة والتعليم، أي أن مليوني لاجئ يكلفون الاقتصاد اليمني نحو 4.6 مليار دولار سنويا.

وبحسب دراسة للباحث الاقتصادي رفيق القدسي، فإن اللاجئين يحصلون على خدمات تعليمية وصحية مجانية في مراكز الحكومة، وهناك مدارس خاصة بهم تتكفل بها الدولة وتتحمل كافة نفقاتها من المعلمين والمباني والخدمات، كما تقوم الحكومة بتخصيص مراكز صحية لهم، إضافة إلى حقهم في الحصول على تلك الخدمات من المراكز الحكومية، مشيراً إلى أن الأعداد الكبيرة من اللاجئين تكبد الاقتصاد اليمني كلفة عالية.

ومن جانبه، قال الخبير في الدراسات الاستراتيجية، ناجي مرشد، لـ «العربية.نت»، إن تواضع إمكانيات خفر السواحل اليمني، في ظل وجود شريط ساحلي كبير للبلاد يمتد على طول 2400 كيلومتر عبر البحرين الاحمر والعربي، يسهل تدفق المتسللين إلى الأراضي اليمنية، منوها إلى غياب برامج تأهيل لإدماج اللاجئين وجعلهم عنصرا فاعلا في المجتمع اليمني، الأمر الذي فاقم مشكلاتهم على الصعيد الاجتماعي والأمني.

وسعت الحكومة اليمنية خلال سنوات سابقة إلى حصر اللاجئين في مخيمات خاصة، مثل مخيم خرز بمحافظة لحج، إلا أن زيادة أعدادهم بشكل مضطرد خلال السنوات الأخيرة، أدى لانتشارهم في مدن يمنية عدة، أبرزها صنعاء وعدن، حيث يمارس أغلبهم مهنا متواضعة، فضلا عن انخراط أعداد كبيرة منهم في أنشطة التسول بالشوارع اليمنية.